حركة التجدد الديموقراطي
DEMOCRATIC RENEWAL MOVEMENT

نحو إستراتيجية وطنية لمسألة النازحين من سوريا

ندوة لحركة التجدد الديموقراطي
سن الفيل – 29 نيسان 2013

المحتويات

صفحة

توطئة _____ 01

كلمة الافتتاح: عضو اللجنة التنفيذية لحركة التجدد الديموقراطي

كميل منسى _____ 02

كلمة مدير الندوة

زياد الصائغ _____ 04

مداخلة وزير الشؤون الاجتماعية

وائل أبو فاعور _____ 07

مداخلة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي

السفيرة أنجيلينا إيخهورست _____ 13

مداخلة ممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاَّجئين

السيدة نينيت كيلي _____ 15

مداخلة رئيس الخلية الأمنية المركزية المكلفة

متابعة شؤون النازحين من سوريا في وزارة الداخلية والبلديات

العميد بيار سالم _____ 18

حصيلة الأسئلة والنقاش _____ 22

ملخصّ تنفيذي وتوصيات _____ 32

من ضمن برنامج السياسات العامة الذي تنفذّه حركة التجدد الديموقراطي منذ تأسيسها، والذي يهدف إلى إثارة وتطوير النقاش العام الهادئ والمنهجي من أجل بلورة سياسات عامة موضوعية تجسد مفهوم المصلحة العامة بعيداً عن الاصطفافات المصلحية والفئوية، نظّمت حركة التجدد بتاريخ 29 نيسان 2013 في مقرِّها في سن الفيل، ورشة عمل متعددة الاختصاصات حول أزمة النازحين – اللاجئين من سوريا إلى لبنان.

والمقصود بالسياسات العامة تلك الحزمة المنسجة، ونعني بالسياسات العامة تلك الحزمة المنسجمة والمتوازنة من التدابير والاجراءات والمحفزات المتعلقة بتنمية احد المجالات الوطنية، والتي تنفذها السلطات العامة بالشراكة والحوار الايجابي والمنتج مع الافرقاء المعنيين، سواء في القطاع الخاص او في المجتمع المدني، ودائما بالشراكة مع العاملين في هذا الحقل او المجال او القطاع، تلك السياسات، والتي لا تقوم أوطان حديثة ولا دول حديثة ولا مجتمعات متطورة من دونها.

موضوع هذه الندوة يرتدي طابعاً إستراتيجياً وحيوياً نظراً لأبعاده المتعددة والشاملة ولانعكاساته الدراماتيكيّة أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وديبلوماسياً.

وكالعادة، وتعميماً للفائدة، تضع حركة التجدد أعمال هذه الندوة ونقاشاتها وحصيلتها الأولية في تصرّف الرأي العام والمهتمين، وخصوصاً في تصرّف المسؤولين والسلطات المعنيّة، والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

حركة التجدد الديموقراطي

كلمة الافتتاح

عضو اللجنة التنفيذية لحركة التجدد الديموقراطي

كميل منسى

للمرة الثانية خلال خمسة عشر يوماً نرحّب بكم في دار حركة التجدد الديمقراطي، حيث عاهدنا أنفسنا على أن نلتقي دورياً نُخباً من أهل الرأي والعلم والاختصاص لمناقشة أمور أساسية بالنسبة إلى حاضر وطننا.

في العاشر من نيسان تناولنا السياسة الاقتصادية والاجتماعية فعرضنا الأسباب، وعددها غير قليل، التي تحتّم رسم خطة من شأنها إعادة بعض من الثقة إلى المواطنين. كما عرضنا السبل الكفيلة بتمويل الخطة، وهي تكاد تكون على لسان كل مواطن، وفي مقدمها وقفُ الهدر والفساد والفوضى وسوء الإدارة في عدد من المرافق، والمرافئ أيضاً. إلا أن تحقيق هذا الهدف، كما كلّ هدف في لبنان، يحتاج إلى توافق لا يزال حُلماً بين أهل الحكم وأهل السياسة.

اليوم نفتح ملف النازحين من سوريا، وهذا لا يقل أهمية عن الاقتصاد، وربما فاقه خطورةً نظراً إلى انعكاساته السلبية عليه وعلى مرافق الدولة.

وتذكرون انه منذ نشوب الأزمة السورية، دعت حركة التجدد الديموقراطي الافرقاء اللبنانيين كافة إلى عدم التورّط فيها، وناشدتهم في ما بعد الابتعاد عن آتونها لئلا يكتوي لبنان بلهيب نارها. ونعرف بقية الحكاية: إدعاءُ عدم التورط بينما هو ثابت بالدم، ثم الاعترافُ به وكذلك ادعاء تقديم مساعدات إنسانية دون سواها، والله أعلم.

لكنَّ لبنان، لم يسلم، ويا للأسف، من تداعيات الأزمة السورية، ولعلَّ أخطر ما أصابه من رزازها مشكلةُ النازحين، في ظل وضع سياسي غير مستقر، ووضع اقتصادي متراجع، ناهيك بضعف الإمكانات وطاقة محدودة على الاستيعاب.

وما يزيد المشكلة حراجة، أنّ لبنان لا يستطيع إلا أن يفتح أبوابه أمام إخوان له

وجيران هاربين من الحديد والنار، متطلعاً في الوقت عينه إلى المراجع الدولية التي يمكن أن تمدَّ له يد العون، للنهوض بالعبء المضني وحفظ كرامة المنكوبين.

من هنا الحاجة إلى إستراتيجية للتعامل مع المشكلة، وهي موضوع ندوتنا هذه التي تضم ذوي خبرة وأهل اختصاص، سيتولى الزميل زياد الصائغ تقديمهم وإدارة الندوة.

إن لبنان الذي تدير شؤونه حكومة لتصريف الأعمال، ريثما يتوافق أهل السياسة على حكومة جديدة، تأخذ على عاتقها ليس فقط مشكلة النازحين السورين، بل مشكلات كثيرة تنتظر منذ زمن من يجد لها حلاً، لا يمكن أن يستمرّ إلى ما لا نهاية سفينة في مهب الريح. ولا بدّ لمن يدعم لبنان، وعدد من ممثلي الدول الداعمة بيننا الليلة أن يهبَّ للمساعدة كي لا تغرق السفينة بمن عليها لا سمح الله.

كلمة مدير الندوة
زياد الصائغ

باتت مسألة النازحين – اللاَّجئين من سوريا إلى لبنان، هرباً من العنف الدموي، تشكّل همّاً أساسياً متصاعداً بالنسبة إلى لبنان ودول الجوار كما المجتمع الدولي. وقد بلغ المسجلون حتى البارحة بحسب أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاَّجئين 444 ألف نازح فيما الواقع يشي بأكثر بكثير، وهو مرشّحٌ للتصاعد.

وفي ظل التجاذبات السياسية القائمة حولٍ ما يجري في سوريا، والتي انعكست شللاً، وتجاهلاً، وتغييباً لموقف جدّي للدولة اللبنانية من وضعية النزوح "اللجوء" غير المسبوق منذ نكبة فلسطين عام 1948، وفي ظل التفاقم المأسوي لوضعية هؤلاء النازحين – اللاَّجئين الإنسانية، كما توجّس البنية المجتمعية اللبنانية من عدم قدرتها على تحمّل أعباء هذا الوفود القسري، مع قناعتها بواجب تقديم المساندة الإنسانية لهم انطلاقاً من إرث لبنان الحضاري في احترام حقوق الإنسان، وفي ظل ترهّل المقاربة المؤسساتية الرسمية اللبنانية، وبعض تشتتها على المستوى السياسي والدبلوماسي كما الاقتصادي الاجتماعي والسيادي الأمني والقانوني الحقوقي، في ظل هذا كلّه ثمة حاجة ماسة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة تنطلق من المصلحة الوطنية العليا.

وقد عبّر فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وبشكل حاسم، عن هذه الحاجة كما إلى ضرورة تشبيك الجهود مع العالم العربي والمجتمع الدولي في هذا السياق. وخلاصة التحدّي تكمن في كيفية تنظيم وفود هؤلاء وإقامتهم المؤقّتة بالاستناد إلى احترام سيادة لبنان كما موجبات القانون الدولي وحقوق الإنسان. لذا كانت هذه الندوة التي يتداخل فيها وكلٌّ من موقعه، وهم يحملون همّ هذا الواقع المأزوم.

- الكلمة الأولى لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور

وهو الذي يحمل بالدقائق همّ النازحين – اللاَّجئين، وله مقاربات جريئة في هذا السياق، يحدّثنا عن الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وهل هي فعليا قيد التنفيذ؟ وما هي عناصر تقييم نجاحها؟ وما هي مساحات التعاون مع هيئات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي؟ وماذا عن فكرة إنشاء مخيّمات مؤقتة في مناطق دولية عازلة على الحدود أو داخل سوريا؟ وماذا عن خيار تقاسم الأعداد؟ وماذا عن خطوة التوجه إلى مجلس الأمن وفكرة عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه الأزمة؟

- المداخلة الثانية في هذه الندوة لرئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجلينا إيخهورست.

إن المجتمع الدولي، وتحديداً الاتحاد الأوروبي، يواكب عن كثب قضية اللاَّجئين وتفاقمها، وهو إذ ينكب على البعد الإنساني، إلا أنَّه ثمة بحث في إستراتيجية احتواء إمكانية استمرار هذه الأزمة طويلاً. رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجيلينا إيخهورست تعمل بهدوء وفاعلية في هذا السياق، وقد أثبتت تفهمها بعمق لبنية التركيبة اللبنانية على كل المستويات، وهي تبذل جهوداً استثنائية لمساعدة لبنان على تجاوز هذه المرحلة الدقيقة بحماية ديموقراطيته ومؤسساته الدستورية واستقراره، على هشاشة نافرة فيه.

فشكراً لمشاركتكِ سعادة السفيرة إيخهورست تحدّثينا عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في التخفيف عنَ النازحين – اللاَّجئين ودعم الدولة اللبنانية والإجابة عن تساؤلات اللبناني للمجتمع الدولي، وماذا تطلبون من الدولة اللبنانية؟ وما هي القنوات التي تمر عبرها المساعدات وما مدى فاعليتها؟ وماذا لو كان الاتحاد الأوروبي يواجه أزمة مماثلة؟

- المداخلة الثالثة هي لممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان السيدة نينيت كيلي.

لم يوقّع لبنان على اتفاقية 1951 ولا على بروتوكول 1967 فيما يتعلق باللاَّجئين، وذلك له علاقة بوضعية اللاَّجئين الفلسطينيين الخاصة والمشمولين بالقرارين 181 و194، وفي أي حال فإن لبنان وتحديداً في هذه المرحلة هو على تعاون وثيق مع

المفوضية العليا لشؤون اللاَّجئين. فما هي الأطر لتحديد السمة القانونية للنازحين – اللاّجئين من سوريا؟ وما هي الموجبات اللبنانية والعربية بإزاء المعايير الدولية في هذا الإطار؟ وما هي مساحات التوازن ما بين الإنساني والسيادي؟ عن كل ذلك تحدثنا ممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاَّجئين نينيت كيلي، ولها الشكر الجزيل على الجهود التي تبذلها وفريق عملها.

– المداخلة الرابعة والأخيرة في هذه الندوة للعميد بيار سالم رئيس الخلية الأمنية المركزية المكلفة متابعة شؤون النازحين من سوريا في وزارة الداخلية والبلديات.

في إزاء البعد الإنساني الحقوقي، ثمة بعد سيادي قانوني، يجب التنبه له، انطلاقاً مما يعرف في أوروبا بـفلسفة الـ "Human Security" وفي الولايات المتحدة بـ"Community Policing"، وفي المقاربتين السمة الأساسية تكمن في تغليب سمة الحس الأماني على التضييق الأمني، وتحديداً في إزاء اللجوء القسري، ما يستدعي تماسكاً من تنظيم النزوح وتعداد النازحين فتأمين مستلزمات إقامتهم المؤقتة، خلوصاً إلى تعزيز أمانهم وأمان المجتمع الذي استضافهم أيضاً. في كل هذا، ما هو دور وزارة الداخلية والبلديات؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها على المستويين القانوني والأمني والإداري؟ وما هي الأرقام الدقيقة لأعداد هؤلاء النازحين وتموضعهم الجغرافي؟ عن هذا يحدثنا مشكوراً العميد بيار سالم رئيس الخلية الأمنية المركزية المكلفة متابعة شؤون النازحين من سوريا في وزارة الداخلية والبلديات.

مداخلة وزير الشؤون الاجتماعية
وائل أبو فاعور

أقدّم بدايةً شكري للأصدقاء في حركة التجدد الديموقراطي، على هذه الدعوة وعلى إتاحة الفرصة لي ولغيري من الوجوه التي تشاركنا وإياها مرحلة صعبة من تاريخ لبنان، مرحلة بداية نشوء الجسور بين اللبنانيين، إنشاء الجسور التي قادت في ما بعد ذلك إلى مرحلة المصالحة الحقيقية، إلى مرحلة السيادة الحقيقية، وجوه نلتقي بها منذ مرحلة طويلة، كانت بداياتنا معها سوية في المنبر الديموقراطي بضيافة الأستاذ حبيب صادق، فكان هناك رجل، قامة كبرى إسمها نسيب لحود، نسيب لحود مثال الأخلاق في السياسة ومثال الصدق في السياسة ومثال رجل الدولة في وقت عزّ فيه وجود رجال الدولة، فالتحية إلى حركة التجدد الديموقراطي والتحية إلى روح نسيب لحود، الذي مهما تبدلت الظروف وتغيرت، يبقى مثالاً يحتذى، ومثالاً ننشده في حياتنا السياسية، في الأخلاق، في عقل الدولة، وفي عقل المواطن الصادق في انتمائه للدولة.

تقريباً منذ سنتين ما زلنا طبعاً نكرر أنفسنا في المعزوفة نفسها، وفي القول نفسه، ما يتغير فقط هو هول الأرقام. في كل مرة نناقش هذا الأمر على نفس منطق الاستحالات، ما كان يجب أن يكون ولماذا لم يكن، وفي كل مرة يكون النقاش تحت ضغط الأعداد الجديدة التي تتزايد.

أكرر لازمة أقولها دائماً وفي كل اللقاءات، وهي نابعة من معاينتي ومتابعتي لهذا الملف، وهي إن أخطر تحدّ يواجه لبنان هو "موضوع النازحين" ليس فقط كحقوق، أياً كانت هذه الحقوق بل يواجه لبنان كشعب في بلد حساس جداً، في بلد دقيق جداً تقاس الديموغرافيا فيه بميزان الذهب لا يحتمل أيّ اهتزازات. وللأسف، أسارع أيضا إلى القول بأننا لم نعرف كيف ندير هذا الملف بمنطق الدولة. فعندما بدأ الأمر انقسمنا كلبنانيين بين من هو مؤيد بلا هوادة (ونحن كنا منهم)، متحمس بلا هوادة سياسياً وإنسانياً وأخلاقياً، بينما الفريق الآخر متحفظ إلى حدّ أنه سابق بشار الأسد

في إنكاره فسبقه، فلا يوجد نازحين ولا داعي لمقاربة هذا الملف. لبنان بالنسبة لهم إذا ناقش موضوع النازحين، فهو يقوم بذلك من خلفية رغبة سياسية دفينة لديه بأنه يريد أذية النظام في سوريا، إذ يوجد في لبنان من يريد أن يخلق أو يختلق أو يبتدع قضية لجوء في لبنان فيما الأمور في سوريا ذاهبة إلى حلّ سريع وسريع جداً.

أعتقد أن المنطقين سقطا، كان يجب منذ البداية أن يسقطا لمصلحة منطق الدولة، الذي يقول بأنه هناك عملية نزوح فعلية جارية، وهناك حدث سوري كبير خلق هذا التدفق من الأخوة السوريين إلى لبنان. إقامة معادلة دقيقة هي الجواب على هذا الأمر، معادلة دقيقة بين مسؤوليات لبنان العربية والأخوية تجاه الشعب السوري. والموازنة بين المسؤولية الأخوية والقومية والمسؤولية الإنسانية والمسؤولية اللبنانية، وبين كيف يمكن أن تكون هذه المسؤولية في إطار منطق الدولة التي تحمي المواطن اللبناني والكيان اللبناني.

للأسف لم يكن هذا الأمر متوفراً، وأذكر فقط رغم الفارق الكبير بين النزوح الفلسطيني والنزوح السوري، أنَّ النزوح الفلسطيني لا يبدو له حل في ظل التعنّت العدواني الإسرائيلي، حيث أقيم كيان فوق الأرض وطرد شعب بالكامل. أما الوضع في سوريا فمختلف وقناعتي أن القسم الأكبر من النازحين السوريين أو الفلسطينيين من سوريا سوف يعودون إلى سوريا.

تم الاتفاق في بداية النزوح الفلسطيني على أن يوزّع النازحون في مخيمات تنشأ على مداخل المدن اللبنانية، وكان الخيار الأول المطروح أن نقيم مخيماً واحداً نضع فيه الفلسطينيين، ولكنَّ عقل الدولة اللبنانية تفتّق آنذاك وتحديداً بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بأنه لماذا لا يستفاد من اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد اللبناني، فكان إنشاء المخيمات اليوم على مدخل صيدا وعلى مدخل صور وعلى مداخل مختلف المدن الكبرى في لبنان... ربما في الأمر بعض الانتهازية الاقتصادية، ولكن في الوقت عينه حدّ كبير من التنوّر عند السلطة السياسية في ذاك الوقت، جعلها تجمع على خيار ترى أنه الأسلم للبنان. للأسف هذا الذي لم نلمسه في هذه المرحلة. وعلى العكس تغلّبت الانتهازية السياسية، دائماً من منطلق حماس سياسي وحماس أخلاقي نتيجة المطلب المحق للشعب السوري، وجزء آخر ذهب ليستغل مسألة النازحين في معركة الانتخابات النيابية، إذ كان يريد أن تجري الانتخابات النيابية على قاعدة التخويف من النازحين السوريين، كما كان سابقاً التخويف من الفلسطينيين، فكان الفزاعة سابقاً الفلسطيني، ووجد ضالته السياسية اليوم في النازح السوري، باعتبار أنه هو المسلم الذي يخل التوازنات في البلد.

حاول البعض في مجلس الوزراء أن يكون على شاشات التلفزيون ليجعل من الموضوع المطيّة التي يستعيد من خلالها ما خسره شعبياً وانتخابياً نتيجة خيارات سياسية خاطئة كان قد اتخذها.

وللأسف وبصراحة، كانت الدولة اللبنانية في قضية النزوح هي الطرف الأضعف، فالكل أقوى من الدولة، الدولة استُضعفت وهي استضعفت نفسها. استضعفت أو أضعفت نفسها بالانقسام الذي انعكس إرباكاً في التعامل مع هذا الملف. استضعفت نفسها في الإنكار الذي حاول البعض أن تعيش به الدولة طويلاً، واستضعفت نفسها في التلعثم الإداري في التعاطي مع هذه القضية، فكنا إذا أردنا إدخال معونة غذائية واحدة نحتاج إلى قرار مجلس الوزراء، وإلى ساعة ونصف من النقاش. وكان أي قرار يجب أن يؤخذ على طاولة مجلس الوزراء، وحتى لو كان قراراً إجرائياً بسيطاً يحدث عليه جدل وجدل سياسي مطوّل.

الدولة استضعفت نفسها في السياسة الخارجية، بالوجه غير المحبَّب للدبلوماسية اللبنانية، وبكلّ بساطة لا نستطيع أن نسابق بشار الأسد في الدفاع عن نظامه، ومن جهة أخرى نقول للدول العربية والدول الغربية لماذا لا تساعدوننا؟ فلا يجوز أن تكون الدبلوماسية في لحظة ما، أو تكاد أن تكون، المفرزة السباقّة الدّفاعية للنظام السوري وبنفس الوقت نسأل لماذا هذا التعاطي مع لبنان وتحديداً من الدول العربية.

الدولة اللبنانية أضعفت نفسها في الإحجام عن اتخاذ القرارات في الخيارات الجذرية، وكلّما ناقشنا موضوع إقامة مخيمات للنازحين كنا نواجه بمقاربة بأنكم تريدون التوطين، وتريدون تغيير صورة البلد، وتغيّرون هوية لبنان. وكان جوابنا إذا تراجعنا عن خيارنا فما هو الخيار البديل عندكم، ولم يكن عندهم سوى الشعارات العامة والمزايدات السياسية دون أي منطق فعلي.

وعلى كل حال، ما يحصل اليوم هو أن الدولة لم تنشئ مخيمات، ولا يوجد قرار سياسي بإنشائها، ولكن المخيمات وللأسف إنتشرت كالفطر في كل المناطق اللبنانية، واليوم يكاد لا يوجد منطقة في لبنان ليس فيها مخيمات عشوائية غير منظمة وغير مجهزة وغير ملائمة.

الناس تنام في العراء، فما هو الحل؟ إمكاناتنا في إقامة المآوي الجماعية استُنزفت، وأساساً لا يمكن أن نستوعب العدد الذي يتدفق من النازحين، هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار أنه علينا في لحظة ما أن نتوقع فيضاناً من النازحين، وربما لحظة الحسم في سوريا ليست بعيدة. رفضنا المخيمات ولم نقدّم البديل، والمخيمات تنتشر، بلديات وجمعيات ودول كلها تقيم مخيمات فيما الدولة اللبنانية في كل ذلك هي الطرف

الأضعف.

إستضعفت الدولة عندما لم يُقدّر جهد فخامة رئيس الجمهورية، ولا جهد الرئيس نجيب ميقاتي في قتالهما الضاري داخل مجلس الوزراء، لأجل أن تتولى الدولة هذا الأمر بيدها، فلم يتم تقدير جهود القوى السياسية ونحن ربما منها، حيث قاتلت ودافعت داخل مجلس الوزراء وخارجه في إطار وضع خطة من قبل الدولة.

عقل الدولة كان مفقوداً في التعامل مع هذا الأمر. الدولة استضعفت بالمساعدات التي حجبت عنها، وإنني بدون مسايرة، ومع تقديري الكبير لتعاطف كل الدول الصديقة العربية وغير العربية، أعلن أنَّ المساعدات حجبت وربما هناك تجارب سابقة غير مشجّعة مع حكومات ووزارات وربما هناك مواقف سياسية ولكن في المحصلة النهائية الدولة اللبنانية لم تصل إليها المساعدات لكي تتصرف. وبالتالي كان اللجوء إلى الخيار الثاني الذي تناقشنا فيه مع المنظمات وغيرها، أي أن تتولّى هي المسؤولية.

يجب أن يكون لدى الدولة آلية تنسيق، طبعاً هذا في التقييم، ولكن السؤال الذي يطرح كما يقول وليد جنبلاط، إلى أين؟ فما هي التقديرات وما هي الخطوات؟ الواضح أن الحرب في سوريا طويلة، طويلة جداً، وبالتالي لا قراراً دولياً بإسقاط نظام بشار الأسد، القرار الدولي الفعلي والحقيقي هو تدمير سوريا، وذلك باستمرار استنزاف سوريا وتدمير الوحدة الوطنية، وتدمير النسيج الوطني السوري وتدمير الإرث الثقافي والتاريخي في سوريا، تدمير المؤسسات في سوريا من الجيش إلى غيره من المؤسسات وإخراج سوريا من المعادلة الإقليمية بأي شكل من الأشكال، والدليل على ذلك أن مجلس الأمن أرسل وفداً بكامله إلى اليمن وقام باتخاذ إجراءات عقابية على كل من يعرقل اتفاق انتقال السلطة. جاء مجلس الأمن إلى اليمن لزجر من يحاول أن يعرقل الاتفاق الذي حصل، بينما في سوريا ما زلنا حتى اللحظة نحقق في إمكان استخدام النظام السوري أسلحة كيماوية والتحقيق سيطول، وحتى لو ظهر التحقيق بأن النظام يستخدم الأسلحة الكيماوية، ودوائر القرار الدولي تعرف أن لدى النظام السوري أسلحة كيماوية، وهو يستخدمها في حربه، ولكن كما قلت إن القرار لم يتخذ بعد، ما يدل على أن الاستنزاف سوف يستمر، وما أخشاه أن الحكومة وفي مرحلة تصريف الأعمال أن ستتحوَّل معها قضية النازحين قضية ثانوية.

فالصراع اليوم هو صراع أحجام ووزارات، وحقائب، وثلث معطل وثلث غير معطل وحكومة تصريف أعمال وحكومة قيد التشكيل لا يبدو أن تباشيرها قريبة، وما أخشاه أنه في مرحلة تصريف الأعمال يفوتنا الكثير من الفرص وينزل بنا الكثير من الأوضاع التي لا يمكن تداركها بعد ذلك.

الخطة التي تحدثتم عن أهميّتها، موجودة، ونحن لم يكن ينقصنا الخطط، ولنعترف أننا لم نبتدع هذه الخطط، فقد كنا نناقش مع المنظمات التي لديها خبرة أكثر منا في هذا الأمر، وحصلنا كوزارة للشؤون الاجتماعية على خبرات تم تزويدنا بها من أخصائيين على معرفة بهذه الأمور، وطرحنا خطة من شقّين: شق إغاثي والذي نقوم به، من إيواء وطبابة وصحة وما إلى ذلك. والشق الآخر والذي أعرف أنه اليوم هو مدعاة قلق عند اللبنانيين، وهو الشقّ السيادي ونحن أسميناها الخطة السيادية على المستوى الأمني وعلى المستوى الدبلوماسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي، على مستوى ما يخشى منه المواطن اللبناني.

دبلوماسياً أنا ما زلت عند رأيي أنه على لبنان أن يدشّن حملة دبلوماسية، لأننا صحيح سوّقنا قضيتنا ولكن للأسف سوّقناها أحياناً بشكل خاطئ، وأحياناً نحن في مواقفنا الدبلوماسية ألحقنا ضرراً كبيراً بأنفسنا. على المستوى الأمني هناك لجنة أمنية تعمل، وآمل أن يكون الجهد فعلياً على مستوى المناطق وعلى مستوى البلديات كي يكون أكثر فعالية.

واقتصادياً، وأعطي هذا على سبيل المثال، عددٌ كبير من المطاعم اللبنانية في المناطق أقفلت بسبب المنافسة من قبل السوريين وقس على ذلك، وبعض المجتمعات المتعاطفة مع النازحين السوريين بدأت تئن من منافسة اليد العاملة السورية، وهي تسأل اليوم: أين هي خطة الدولة؟ البلديات أعرف أنها تتحمل عبئاً كبيراً في قضية النازحين السوريين، وهي تحاول أن تقوم بدورها، لا بدّ من آلية للتنسيق بين البلديات والقيام بالجهد الذي يستطيع أن يؤمن الإغاثة من جهة ويخفف من التوتر من جهة أخرى.

على المستوى الاقتصادي هناك إجراءات اقتصادية يجب أن تتخذ، وعلى المستوى الإداري وعلى المستوى الاجتماعي ليست كل هذه الإجراءات مرتبطة بالتمويل، ولكنَّ البعض منها مرتبط بهمّة الدولة اللبنانية، وبإمكان الدولة اللبنانية أن تقوم بهذا الأمر.

أختم كلامي لألفت النظر إلى أنه تتفوق ربما معاناة النازح الفلسطيني على معاناة النازح السوري نتيجة للمواقف التاريخية والكوابيس التاريخية في علاقة الفلسطيني مع اللبناني والتي بموجبها الفلسطيني لا يستطيع أن يذهب إلا إلى داخل تلك الأسوار فيزيد فوق المعاناة معاناة، وأوضاع الفلسطينيين مزرية بشكل كبير وكبير جداً، لكن اللاَّجئين السوريّين سوف يعودون حتماً إلى أرضهم بعد انتهاء العنف.

آمل أنه ومع وصول بعض المساعدات من الدول العربية ومن الإتحاد الأوروبي بأن

تتحرك عجلة عمل المنظمات الدولية بشكل أكبر، ولكن مهما كانت الإمكانات: قناعتي كانت وستبقى أن الحمل أكبر من قدرتنا كمجتمع، وأكبر من قدرتنا كدولة وبات أكبر من قدرتنا كوطن.

مداخلة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي

السفيرة أنجيلينا إيخهورست *

شكراً أولا لحركة التجدد الديموقراطي على تنظيمها هذه الندوة، ويتوجب علينا تنظيم هكذا لقاءات على أسس وطنية وبشكل منتظم.

تكلمتم يا معالي الوزير عن ما يتمّ تداوله، ولسوء الحظ إن الشعب السوري أصبح أرقاماً، مع أنه كان لدينا قائمة بأسماء اللاَّجئين، اليوم نقول أربعمائة ألف أو أربعمائة وأربعين ألف نازح–لاجئ، وننسى حاجات الشعب السوري القاطن في سوريا وفي لبنان كما في الاردن والعراق وتركيا وحتى في أوروبا. لا يمكننا السماح باستمرار هذا الوضع، علينا رفض الفكرة بتاتاً وأن نرفض ذلك لأن الحرب في سوريا قد تدوم طويلاً وطويلاً جداً. ويجب أن نقول كفى! لأن ما يحصل حالياً يتخطى الخيال.

سأترك الكلمة بالطبع لزميلتي نينيت كيلي لتتكلم عن الحاجات الإنسانية على الصعيد اليومي، لكن الحل يجب أن يكون سياسياً، ويجب أن تتضافر كل الجهود لدى كل الجهات السياسية لإيجاد حل، ومن دون ذلك في هذا الطريق المسدود الذي نتواجد فيه، يجب أن نبحث عن كلّ الطرق التي نقدّم فيها مساعدة. يجب أن نحيّي الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية على الجهود التي بذلوها في هذا المجال. وقد بدأنا بزيارة العائلات اللبنانية التي استقبلت النازحين السوريين أولاً في الشمال ومن ثم في البقاع، أما اليوم فنلحظ حس التضامن لدى كافة الشعب اللبناني، وهذا موجود حتى اليوم آملين أن يبقى هذا التضامن، لكننا نحتاج إلى جهود وطنية وإقليمية من أجل القيام بالمستحيل، لأنه من المستحيل على العاملين الاجتماعيين أن يلبوا الاحتياجات الإنسانية لكافة النازحين. وكما قلتم إنَّ الدولة اللبنانية اليوم ضعيفة أو مستضعفة، وعندما يحصل ذلك لا أدري أيّ دولة في العالم يمكنها أن تتخطى هذه الأزمة، ولا أدري إذا ما كانت دولة أوروبية تستطيع استقبال ربع عدد سكان شعبها من دولة مجاورة، وهذا ما أقوله دائماً لزملائي الأوروبيين وللحكومات الأوروبية ولزملائي في المنظمات، وللسيدة كاثرين آشتون ممثلة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي بالطبع.

لقد سألوني كيف تتعاطون أنتم مع أزمة كهذه؟ وكيف تتخطون المشاكل الإنسانية والحاجات الأولية والثانوية لهؤلاء النازحين؟ فالجهود المبذولة حتى الآن في لبنان جديرة بالاحترام والذكر، لكن غياب حل سياسي يصعّب الأمور. فهناك المساعدون الاجتماعيون الذين يريدون العمل في سوريا، وفي كل المنطقة لكن لا يمكنهم القيام بدورهم، ولا يسمح لهم بالدخول إلى سوريا، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً. من غير المقبول أن نعجز عن تأمين المساعدة الإنسانية في سوريا وفي المنطقة، وكما قلتم أيضاً إن المشكلة تتركز في التضامن وفي التمويل.على كلّ الأفرقاء أن يتضامنوا وعلى الأقل أن تتوفر الموارد المالية اللازمة لهم، وفي أوروبا الجميع يتّحد من أجل مساعدة العائلات والأسر في المنطقة. وحتى اليوم جمعنا مبلغ 600 مليون يورو من أجل مساعدة هؤلاء اللاَّجئين. وعندما يسأل البعض بماذا يقوم الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، أقول هذا ما يقوم به الاتحاد. فمنذ اليوم الأول نعمل جاهدين على تأمين هذه الموارد المالية، إن كان في مؤتمر الكويت أو بقنوات أخرى، ونسأل كل شركائنا للمساهمة في ذلك، مع العلم أننا نعرف أنه، مع هذا المبلغ الكبير ثمّة حاجات أكبر.

السيدة نينيت كيلي، ممثلة المفوضيّة العُليا لشؤون اللاَّجئين، ستتكلم عن كل الحاجات وعن عمل كل الوكالات والمنظمات الدولية والاونروا، فالاونروا تعمل جاهدة لتلبية حاجات اللاَّجئين الفلسطينيين الوافدين من سوريا، وهي تدفع مرة جديدة الثمن الباهظ لهذه الأزمة الإقليمية.

كم منكم يعرف ماذا يحصل فيما يتعلق باللاَّجئين؟ ومن منكم يرى هؤلاء اللاَّجئين ويعرف حاجاتهم اليومية؟ في ندوات كهذه يمكننا أن نساعد في نشر المعلومات المتعلقة باللاَّجئين. في الاتحاد الأوروبي نعمل جاهدين على وضع حدّ لهذه الحرب وعلى تلبية حاجات كل اللاَّجئين قدر المستطاع، وقد قمنا بتعبئة كل الموارد اللازمة من أجل أن نتعامل مع البلديات ومع كل المنظمات لاسيما فيما يتعلق بالمشهد الاقتصادي – الاجتماعي الهشّ.

لا شكَّ في أن لبنان هو البلد الأكثر تأثراً بهذه الأزمة، لكن هناك أيضاً الاردن والعراق. ومن هنا يجب أن نعمل على وضع إستراتيجية وطنية للتعاطي مع مسألة النازحين. ولكن على هذه الإستراتيجية أن تكون شاملة لمختلف النواحي المعقدة في لبنان. وفيما يتعلق بلبنان آمل بأن تتشكل حكومة في القريب المنظور كي تعالج هذه المسائل، لاسيما مسألة اللاَّجئين السوريين، ومن أجل أن تتخذ كل القرارات السليمة فتتعاطى مع هذه الأزمة بأفضل شكل ممكن.

* مترجمة عن الانكليزية

مداخلة ممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاَّجئين

السيدة نينيت كيلي *

أريد العودة عاماً إلى الوراء، فلو اجتمعنا في العام الماضي، وهذا ما كنا نقوله في كيفية التعاطي مع الصعوبات لكان وضعنا اليوم أفضل. في أيلول الماضي كان عدد اللاَّجئين ثمانين ألف لاجئ سوري، أما اليوم فالعدد يبلغ أربعمائة وأربعون ألف لاجئ سوري، وكلّ ذلك يبيّن مدى خطورة تأثير هذه الموجات من النزوح، ويبين أن هذه مأساة إنسانية متفاقمة، لم أرَ مثيلاً لها في كل حياتي العملية، وكما قالت السيدة ايخهورست علينا أن نركز على الأفراد، لأن كل رقم يعتبر قصة، ولو استقبلنا معناً اليوم ممثلاً عن الاونروا لسمعنا ويمكننا أن نسمع أيضاً قصصاً من اللاَّجئين الفلسطينيين الذين قدموا من سوريا، فعدد كبير من اللاَّجئين الذين يأتون إلى لبنان، يأتون دون أي شيء هاربين من سوريا في آخر لحظة لأنهم تعرضوا للهجوم أو استولى المقاتلون على بيوتهم. فلدينا أطفال رأوا والدهم يقتل أمام أعينهم، أو أختهم تغتصب وهم لا يستطيعون حتى الكلام، ولديّ في ذهني مثال طفلة لم تتكلم بسبب تلقيها رصاصات في الرأس، وهي تعيش حتى الآن مع عائلتها في كوخ في بيروت، وتدفع مبلغاً وقدره 150 دولاراً شهرياً بدل إيجار، لدينا أشخاص عدّة يأتون وهم بحاجة أولاً إلى مسكن وملبس ومأكل، وعلينا نحن أن نستجيب لنداءات هؤلاء اللاَّجئين.

لقد قطع هؤلاء الحدود إلى لبنان، واستقبلتهم القرى اللبنانية، لكن لا يمكن للبنان تحمّل عدد أكبر من النازحين، خصوصاً أن المشكلة تكمن في التمويل وفي المساعدات لذا يجب مساعدة المجتمعات اللبنانية والمدارس اللبنانية والمستشفيات اللبنانية، لاسيما البنى التحتية في القرى اللبنانية من أجل أن تستوعب حاجات هذا العدد الكبير من اللاَّجئين ومن أجل أن نتعاطى مع هذا العدد المتزايد يوماً بعد يوم.

لقد حصلنا على بعض المساعدات، لاسيما من الاتحاد الأوروبي ولدينا بعض الشركاء الذين يعملون معنا على تضافر الجهود لمساعدة لبنان. لكن من أجل أن نكون فاعلين يجب أن ننظم جهودنا بين الحاجات في الميدان وبين إمكانات الحكومة.

أما الموجبات القانونية فهي تقع على عاتق الدولة لكي تضبط سكانها وتحمي من

هم في داخل أراضيها، فهذه دولة لها دستورها الذي ينص على حماية حق الناس في طلب اللجوء. لكن المشكلة أنه لا توجد آليات قانونية لإدارة شؤون اللاَّجئين.

نعم ربما هذا الأمر صعب الفهم بعض الشيء بالنسبة إلى اللاَّجئين، عندما نرى أن كل دول العالم لديها آليات معتمدة لإدارة شؤون اللاَّجئين، حيث يُقال لنا حتى اليوم أننا أي لبنان ليس دولة لجوء، ومع ذلك ففي لبنان أكثر من 280 ألف لاجئ فلسطيني، وقد سجل حتى الآن أكثر من 440 ألف لاجئ سوري، يصح القول تصوّروا معي أن لبنان دولة لجوء.

ربما ليس لبنان بالدولة القادرة على تحمل اللاَّجئين إلى الأبد، وهذا أمر نفهمه ولكن يبدو بالنظر إلى الواقع أنه ليس من المنطقي أن نقول إن لبنان ليس دولة لجوء، علما أنني لا أرى دولة أخرى في العالم لديها نسبة من اللاَّجئين تصل إلى نصف عدد سكانها. ولذلك أحثّكم في مجال عملكم واختصاصكم على التفكير في هذا الواقع، وفي كيفية تحديد مسار هذا الوضع، لنتمكن من إدارة هذه الرهانات وهذه التدفقات بطريقة أكثر تنظيما بهدف اجتذاب المزيد من الدعم الدولي مقارنة بالواقع اليوم.

نعم هذه هي النظرة الأكثر تشاؤماً، ولكن كما نقول بالانكليزية، علينا النظر إلى النصف المليء من الكوب وليس إلى النصف الفارغ، وبالنسبة لي أعرف أن المفوضية العليا للاجئين ناشطة في لبنان منذ أكثر من ستين عاماً. ونحن ننسق ونتعاون مع الحكومة اللبنانية بشكل غير مسبوق، وبالطبع نرى أنه ما من هيكلية واضحة ونعرف أنه هناك من يقول لنا أنهم لا يريدون مواجهة الواقع، ولكن أعرف كذلك أننا نلقى الدعم الحقيقي من جانب وزير الشؤون الاجتماعية، الذي يعمل كمنسق بين الوزارات حيث أبدى فريق عمله عن التزام كبير وعن جهد كبير لمواجهة التحديات المستحيلة في ظل هذه الصعوبات السياسية. ولدينا أيضاً العميد بيار سالم من وزارة الداخلية والبلديات الذي كان شريكاً مستمراً وثابتاً حيث تمكن من استنساخ تجربة أمنية هادئة يمكن إتباعها من بيروت إلى مدن أخرى وبالتعاون مع وزارات أخرى. ومكاتبنا تنشط في بقية المناطق بهدف تلبية الحاجات بطريقة أفضل. ولكنّنا اليوم بحاجة إلى المضي قدماً وبخطى متسارعة لأن هاجسنا هو أن هذه الأعداد سيتواصل ارتفاعها والدعم المقدّم للمجتمعات المحلية اللبنانية لا يمكن أن يتواصل، ولاسيما من الجهات المانحة، وقد نواجه واقعاً أسوأ. وفي حال حدث أي جديد في دمشق نتوقع تدفقات هائلة للاّجئين إلى لبنان.

ونحن كهيئات أممية وضعنا خططاً ونعرف ما علينا القيام به، لكنها نصف جاهزة إن لم يكن هناك أي آلية وطنية لمواجهة أزمة اللاَّجئين، حيث يجب أن يتم التفكير بهذه الأزمة قبل حدوثها وليس عندما تقع.

* مترجمة عن الانكليزية

المفوضية العليا لشؤون اللاّجئين
أعداد النازحين من سوريا حتى 26 نيسان 2013

UNHCR
The UN Refugee Agency

المجموع **445,304**

مسجلين 334,609

بانتظار التسجيل 110,695

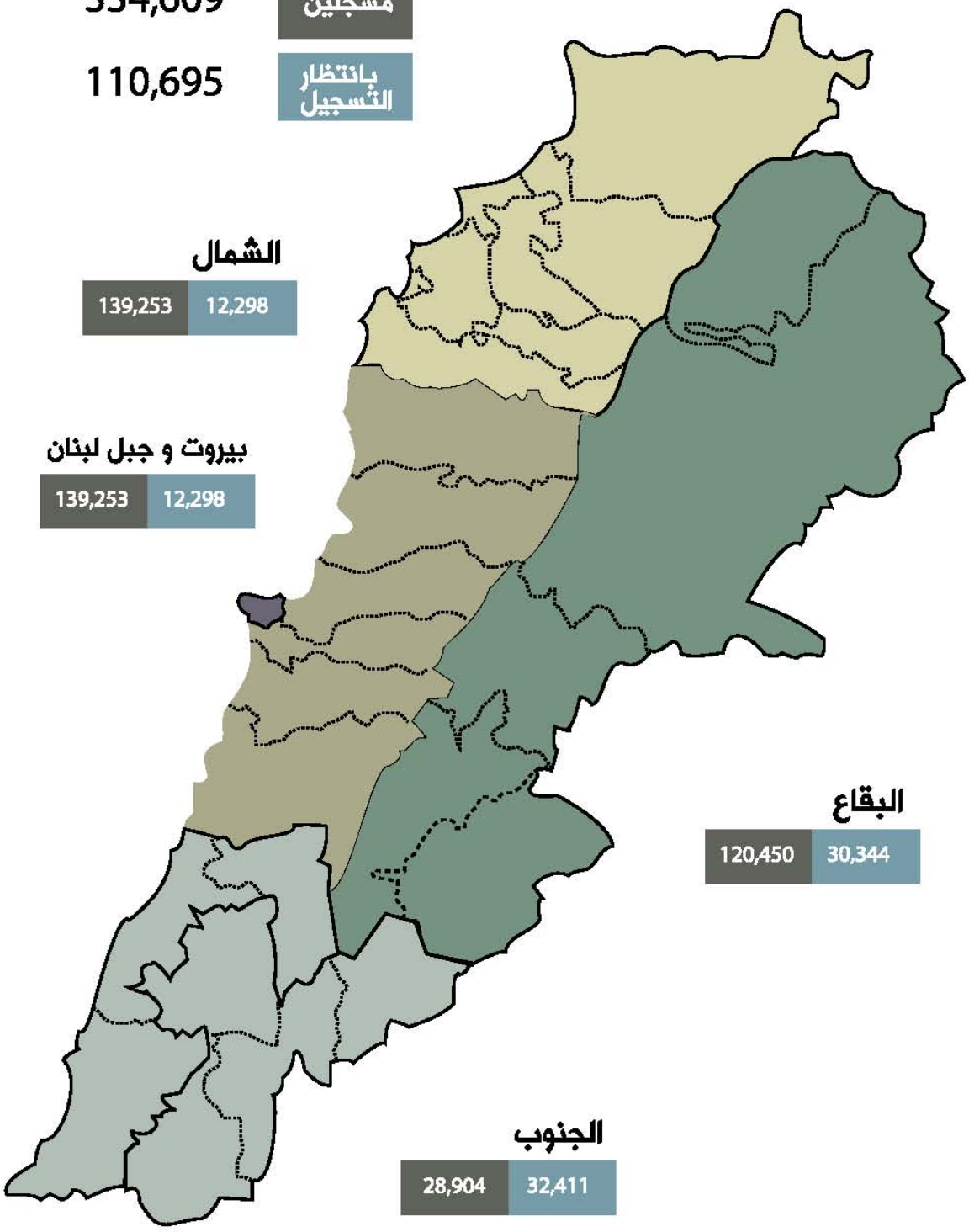

الشمال
139,253 | 12,298

بيروت و جبل لبنان
139,253 | 12,298

البقاع
120,450 | 30,344

الجنوب
28,904 | 32,411

مداخلة رئيس الخلية الأمنية المركزية المكلفة متابعة شؤون النازحين من سوريا في وزارة الداخلية والبلديات

العميد بيار سالم

كان لا بد من الخطة السيادية التي طرحها معالي الوزير أبو فاعور من ضمن الملف الأمني، إذ كلف وزير الداخلية والبلديات بمتابعة هذا الملف وأنشأ خلية للمتابعة. وبالفعل تم إنشاء خلية أمنية استلمت أنا إدارتها وتمثلت بكل الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تتابع ملف النازحين. وفي كل عمل أمني يوجد فكرة مناورة. استلمت ملفاً بهذا الحجم، فكان لا بد من تحديد الدور الذي يمكن للأجهزة الأمنية والعسكرية أن تلعبه في موضوع التعاطي
مع النازحين من سوريا انطلاقاً من الخطة الأساسية للدولة. وعندما نتكلم عن النازحين من سوريا نكون نتكلم عن كل النازحين ومنهم اللبنانيون والفلسطينيون طبعاً.

ما أريد قوله أن الملفِ أمني أيضاً، فلا يمكن أن يكون نازحون في لبنان منذ 2011 وحتى 2013، ولم نقُم منذها بالمهام الأمنية. وبالفعل كان كل جهاز أمني، وضمن نطاقه يقوم بالمهمة الأمنية المنوطة به، وخاصة أنه لم تكن توجد "Task Force" إن كان على المستوى الأمني أو السياسي مكلفة بمتابعة الموضوع، ولم يكن اللاَّجئون في مخيمات، حتى يكون لهم إستراتيجية معينة للتعاطي مع هذا الموضوع. فإذا كان النازحون في مخيمات يمكن التعاطي معهم من ضمن أصول معينة، في وقت انتشر النازحون في كل المناطق اللبنانية، وأصبح هناك مخيمات صغيرة وغير مضبوطة وعشوائية، لا يمكننا إلا احترام واقعها والتعاطي معه مثل ما هي عليه، فكان أمن اللبنانيِ هو نفسه من أمن النازح السوري الموجود في لبنان، وفي فكرة المناورة كان أول تحدٍ يواجهنا دقة الأعداد وصحة الأرقام.

في كل مهمة أمنية علينا تحديد ما هو موكل إلينا، وأنا كأمني علي أن أعرف مع من أتعاطى؟ فأخذت الأعداد الموجودة في المفوضية العليا لشؤون اللاّجئين، ودرسنا كيف تأتي هذه الأعداد حيث يوجد طرق معينة للتعاطي مع الأعداد، فتبين لنا أنه لا

يمكن أن يمثل هذا العدد فقط الشريحة التي سنتعاطى معها في مهمتنا الأمنية، وكان لا بد أن نفكر من منطلق أنه كم هو عدد الرعايا السوريين في لبنان؟ ومفهوم النازح ممكن أن يكون وضع النازح مريح في الفترة الأولى لقدومه وبعد فترة يشعر بالحاجة، وممكن أن يكون هناك عمّال سوريّون يعملون في لبنان، ولا يعتبرون نازحين، ولكن إذا صحّ لهم أن يأخذوا مساعدات فلن يقولوا لا.

كان لا بد أن نتعاطى بشكل مرن مع هذا الموضوع، ونضع إصبعنا إذا كنا غير قادرين على إجراء إحصاء على مستوى الدولة بشكل سريع، فعلى الأقل علي أن أعرف ما هو حجم الأعداد الذين أتعاطى معهم، وبالفعل الأعداد هي التالية: عبر المعابر الحدودية ودخول الرعايا السوريين وخروجهم إلى لبنان، فقد قمنا بدراسة لمعرفة كم يبقى في لبنان، أعداد سوريين، وآخر إحصاء وصلنا إليه هو 987 ألف سوري، إنما هذا العدد الذي يدخل عبر المعابر الشرعية وعددها أربعة في حدود طولها 330 كلم تقريباً، الشمالية منها 90 كلم فيها 3 معابر تعرف أكبر نسبة من النازحين مرت عبرها، غير ممرات معينة غير شرعية وعلى الحدود الشرقية التي يبلغ طولها 240 كلم، يوجد معبر واحد يعمل، والمعبر الآخر متوقف بسبب الظروف العسكرية، فالأعداد التي تمر عبر الحدود بلغت 987 ألفاً، وبحسب الأونروا أعدادٌ كبيرة من اللاَّجئين النازحين الفلسطينيّين دخلت بطرق غير شرعية تقدر بما نسبته 13٪ من النازحين خصوصاً أن توجّهات الدولة تقول إذا كان اللاجئ وافداً بطريقة شرعية أو غير شرعية ممنوع علينا ترحيله احتراماً للواقع الإنساني، ولالتزام لبنان تجاه المجتمع الدولي، واحترامنا للواقع الإنساني لا يتنافى واحترامنا لسيادة بلدنا.

إذا نحن نتعاطى مع شرعية صارت ضمن التركيبة اللبنانية، وهي ليست موجودة ضمن منطقة أو مخيم منفصل.

تكلمنا عن رعايا سوريين موجودين في لبنان، وقمنا انطلاقاً من هذا الواقع بمعرفة التحديات التي تواجهنا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لأنها مترابطة مع بعضها البعض وما ينتج عن الواحدة يؤثر على الأخرى، فعندما يحصل خللاً اقتصادياً يؤدي إلى حدوث حساسيات أمنية. هذا عدا العمل الأمني الاحترافي في مواجهة الأعمال الإرهابية المخلة بالأمن، حيث قمنا بإحصاءات لنعرف مدى تطورها منذ بداية النزوح وحتى اليوم. شئنا أم أبينا فإنّه في المجتمعات الفقيرة وفي ظل عدو توفر الضروريات والخدمات وفرص العمل وموارد الرزق هناك أعمال مخلّة بالأمن.

من الممكن أن يدخل الكثير من النازحين تحت غطاء ما وحجم الشريحة الكبيرة التي تدخل إلى لبنان، خصوصاً أننا أكثر بلد لا يستطيع تحمل اللجوء في وقت نحن أكثر بلد فيه لاجئين وأكثر بلد فيه تنوع ونسيج غير لبناني، ونحن نتابع الملف وأنشأنا

الخلية الأمنية التي تضمّ ممثلين عن كافة الأجهزة الأمنية.

وبالتالي كيف يمكننا إيصال أوامرنا؟ نحن في وزارة الداخلية والبلديات نتعاطى في الملف الأمني والإداري، وعندنا الخلية الأصغر التي يمكن الانطلاق منها وبالتنسيق وبطلب من وزير الشؤون الاجتماعية وهي البلديات التي تعتبر أساسية، ولم لا تكون البلدية ضمن العمل الأمني والإداري خصوصاً أنها تمثل وزارة الداخلية، فأنشأنا غرفة عمليات مركزية في وزارة الداخلية، وأنشأنا خلايا فرعية، فلا يمكنني التعاطي مع أكثر من 900 بلدية من خلف غرفة عمليات، خصوصاً أنه عندنا تقسيمات إدارية عبر القائمقامية والمحافظة، والمحافظة يصعب علي الانطلاق منها بسبب كبرها، فانطلقنا من القائمقام وأوجدنا خلايا إقليمية على مستوى القضاء، وعملنا على الخلايا الفرعية. فأصبح القائمقام رئيساً للخلية الفرعية يساعده ضباط من الأجهزة الأمنية وهو ينظّم الأمور على مستوى المنطقة، ومندوبين من الوزارات الأساسية التي نتعاطى في الملف معها، ونتابع بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن التقدّم ليس بالمستوى الذي نطمح له، إنما على الأقل أوجدنا فكرة وانطلاقاً منها أوجدنا عملاً، فأمامنا تحدّ ولن نستسلم ولا أتكلم ذلك للمعنويات كوني ضابطاً أمنياً بل أتكلم كوني لبنانيّاً، ومن موقع مسؤوليتي ولأنني أعرف حجم التحدي ولا يمكننا أن نستسلم من غير مواجهته، وسنواجه وقد وضعنا النقاط على الحروف وآمل مع الإدارات الرسمية اللبنانية ومع المجتمع الدولي الذي نشكره على مساهماته أن نستطيع إكمال المشوار والتحدي.

أخيراً وباختصار، هذه هي العناوين المقترحة لإستراتيجية أمنية في هذا المجال:

- اتخاذ قرار سياسي على مستوى الدولة، واضح وموحد للتعامل مع هذا الملف.
- التركيز على اعتماد المركزية الأمنية في التعاطي عبر الخلية الأمنية مع تعزيز لغرفة العمليات المركزية بالإمكانات البشرية والمادية.
- إنهاء عمليات الإحصاء الأولية ومياومتها، نظراً لأهميتها في الضبط الأمني، وخاصة للدخول الغير شرعي وضرورة إيجاد قاعدة بيانات شاملة عن النازحين، على مستوى الدولة، على قاعدة أن هذا الوجود "غير عابر وغير مؤقت".
- تعزيز الدور المطلوب للبلديات في التعاطي مع أوضاع النازحين ضمن البلدات وحسب التوجيهات المعطاة وضمن الضوابط القانونية.

- اتخاذ قرارات على مستوى الدولة لضبط شؤون الأحوال الشخصية وإيجاد حل لقوننة إقامة النازحين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية.
- تشديد إجراءات ضبط الحدود:
- تحديد إستراتيجية الدولة في التعاطي مع هذا الملف من خلال اللجنة الوزارية لضبط الحدود البرية.
- تعزيز القوة المشتركة التي أُنشأت في العام 2007 وفوج الحدود البرية وتأليف الفوج الثاني للحدود البرية.
- تعزيز المعابر الشرعية.
- تأمين التجهيزات المتطورة والضرورية للمساعدة في عملية مراقبة وضبط الحدود.
- ضبط ملف المساعدات من المنظمات الدولية والجمعيات الغير حكومية من قبل الدولة اللبنانية.

حصيلة الأسئلة والنقاش

ايلديكو ايليا (إعلامية – إذاعة لبنان الحر)

يعيش اللبنانيون معاناة مثل معاناة النازحين السوريين والفلسطينيين مع العلم أنهم أبناء البلد، فهل يمكن للدولة اللبنانية أن تتخذ خطوة جدية، ويكون في الحكومة الجديدة وزارة خاصة تعنى بشؤون اللاّجئين السوريين والفلسطينيين، خصوصاً أنه حتى الآن كل المعالجات غير فعالة؟

الوزير أبو فاعور

إن وجود وزارة خاصة بهذا المجال لا يقدّم ولا يؤخر كما أتصور، وسابقاً عندما طرح أن يكون وزير دولة لشؤون اللاّجئين الفلسطينيين في حكومة الرئيس سعد الحريري، جوبه الأمر بالاعتراضات نتيجة لحساسيات سياسية مفهومة داخليا. فالأمر يتجاوز وجود وزارة، وصلاحيات معالجة مسألة النازحين واضحة وهي متعلقة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك الهيئة العليا للإغاثة التي تساعد.

الأزمة ليست أزمة وجود كادر رسمي أو جهة رسمية تتعاطى مع هذا الملف. إن الأزمة الفعلية هي في القرار السياسي، فالعطب الأساسي يكمن في القرار السياسي إذ إننا نحن نسير في عربة يجرها حصانان، كلّ حصان في اتجاه مختلف، وكلما طرح موضوع النازحين نقع في إرباك. وعندما طرح موضوع إقامة مخيمات تبدأ التجاذبات السياسية فيما المخيمات منتشرة اليوم كالفطر في كل المناطق اللبنانية، وبنفس الوقت ما زلنا ندفن رؤوسنا في الرمال ونقول لا يوجد مخيمات وذلك لعدم وجود قرار سياسي. العطب الأساسي هو في الوفاق السياسي، وفي الموقف السياسي. والعطب الثاني كان في حجم المجتمع الدولي والعالم العربي المساعدات عن الدولة اللبنانية لاعتبارات شتّى.

راغدة درغام (مديرة معهد بيروت)

أشكر حركة التجدد الديموقراطي على إتاحتها الفرصة أمامنا نحن مؤسسة "معهد بيروت"، لان الفكرة أن يكون هناك تكامل وتداخل في الجهود حتى نضع مسألة النازحين من سوريا في إطارها الحقيقي الذي هو خطير جداً، والذي أريد قوله باختصار مفيد أننا في "معهد بيروت" كمؤسسة فكرية للمنطقة العربية ذات امتداد دولي،

كان من واجبنا أخذ الموضوع إلى خارج البقعة اللبنانية، وبالتالي كان عندنا لقاء صغير كان فيه الوزير أبو فاعور والأستاذ مصباح الأحدب وعشرين شخصية تكلموا بالاستراتيجيات اللازمة المحلية والإقليمية والدولية. وأصدرنا من خلال هذا ورقة عمل، والهدف منها أن تصل إلى صنّاع القرار في العالم، وقد وصلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وإلى الرئيس ميشال سليمان وكل المسؤولين اللبنانيين والدوليين الذين لهم علاقة بهذه المسألة. ومثلما سمعت أن الحملة الدبلوماسية والتوعية الضرورية مهمة جداً على الصعيد العالمي وكلنا يجب أن نقوم بها، ونحن في "معهد بيروت" جزء من هذه الحملة.

سعدى علوه (صحافية – جريدة السفير)

أريد أن أطرح سؤالي على معالي الوزير أبو فاعور، بالرغم من أنه غير محبب إنسانياً، فنحن الآن عندنا مليون ومئتي ألف نازح بين مقيم وعامل ونازح من سوريا. وأنا كنت في عكار أول من أمس حيث كنت أقوم ببحث لجريدة السفير. وبعد سيطرة جيش النظام السوري على قرى غرب العاصي وأنا في منطقة وقرى وادي خالد وجبل أكروم دخلت إلى لبنان أكثر من 600 عائلة سورية من تلك البلدات، التي سقطت بيد الجيش النظامي في سوريا. كل هذه العائلات دخلت عن طريق عرسال بطريقة غير شرعية وتوزعت في منطقة الشمال، هؤلاء أنا عرفت بهم ما عدا الذين توزعوا على مناطق أخرى.

المهم أنه عندنا الآن مليون ومئتي ألف نازح سوري، المفوضيّة العليا لشؤون اللاَّجئين توقعت أن يكون العدد المسجل في كانون الأول المقبل حوالي مليون نازح، ما يعني أن المفوّضية سجّلت حتى الآن 440 ألف نازح، بينما عندنا نحن مليون ومئتي ألف، ما يعني أننا سنصل إلى المليوني نازح بشكل تلقائي وطبيعي ما يشكل نصف السكان المقيمين في لبنان.

أحيي أولاً الوزير أبو فاعور على جهوده التنسيقية، لكن ما يحصل على الأرض أسوأ بألف مرة من كل ما نسمعه، فالناس التي تعاني على الأرض وضعها صعب ومخيف، فهناك مثلاً امرأة سورية قررت وهي تمشي لفترة سبع ساعات من بلدة القصير السورية إلى بلدة عرسال أن تترك طفلين في الجرد لأنها لم تعد تستطيع حملهما، هذا عدا عن الناس التي تموت جوعاً أو تحتاج إلى عمليات وأدوية.

فالبيروقراطية في المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى السرقات وكل ما يحدث يؤذي النازحين ويقتلهم بكل ما للكلمة من معنى.

فهل يجب أن يأخذ لبنان قراراً بتحميل العرب والمجتمع الدولي مسؤولياتهم وبتوزيع النازحين، ولا أتكلم فقط هكذا فآخر همي هو الحساسيات الطائفية عند المسؤولين اللبنانيين والزعماء والأحزاب، بل أتكلم عن المستوى الخدماتي من الحقوق الإنسانية والاستشفائية للنازحين والذي يطال اللبنانيين تماماً كهؤلاء النازحين، فعرب وادي خالد المتضامنون مع الثورة السورية بنسبة 95 ٪ منهم يعانون من البطالة. والسؤال هل يجب أن نتخذ قراراً أن هذا العدد لا يمكن استيعابه، وتفضلوا حينها بتحمل مسؤولياتكم.

الوزير أبو فاعور

في الجانب الإنساني الذي لا يمكن لأحد أن يغفله، تكلمت عن مثل واحد ولكن هناك الكثير من الأمثلة التي تصيب فعلياً بالصدمة الإنسانية والأخلاقية، فنحن لا يمكننا مقاربة هذا الموضوع بعقل إداري جاف، ومن جهة أخرى نحن مضطرون للموازنة بين المنطق الأخوي والإنساني والأخلاقي وبين منطق سيادة الدولة.

ففي الأزمة لم يمنعنا أحد من القيام بإجراءات لمنع الآثار الجانبية التي نكتشفها كل يوم، حيث يوجد ضغوطات غير منظورة وغير مرئية، وغير مقدرة، تصادفنا كل يوم بيومه على الاقتصاد اللبناني وعلى المجتمع اللبناني وعلى السياسة اللبنانية. وزير الاقتصاد يقول أنه لا يمكنه دعم القمح، لأنه تواجهه مشكلة، وهناك مشكلة بالمياه. فنحن كدولة لم يمنعنا أحد من القيام بواجباتنا وما منعنا هو تلعثمنا

وإرباكنا.

أما على المستوى الدبلوماسي، فقد دعوت وأكرر الدعوة إلى إعلاء الصوت ومن أعلى منبر دولي أن فيقوم لبنان بالدعوة إلى جلسة خاصة في الأمم المتحدة، يذهب إليها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ويطلقا نداء بصوت عال وواضح جداً، لأن لبنان لم يعد يحتمل، وتوجد مسؤولية عربية أولاً ودولية ثانياً.

وفخامة رئيس الجمهورية طرح أثناء زيارته الكويت مسألة تقاسم الأعداد والأعباء، بمعنى الاستضافة الطوعية لهذه العائلات السورية، وحتى اللحظة ليس هناك من جواب ايجابي على هذا الطرح.

صحيح أنه يفترض عدم حصول تقصير من الناحية الإنسانية، ومن ناحية إجراءات الدولة في التعامل مع المنظمات الدولية والمجتمعين العربي والدولي، لكن يتوجب عدم تقصير الدولة في الإجراءات الداخلية، التي أعود لأسميها إجراءات سيادية، ويجب عدم التقصير بقيام إجراءات على المستوى الدبلوماسي، لأنه فعلياً لو تم طرح هذا الأمر على دولة أخرى، لكنا رأينا مسلكاً مختلفاً من هذه الدول. وآسف لأن أقول أننا لم نعرف كيف نقدّم قضيتنا ولم نعرف كيف نسوّقها.

د. غسان الرفاعي (وزير الاقتصاد السوري الأسبق)

أحب أن أقول حقيقة أنه من غير المعقول وأمر خطير حقاً، أن يدخل على بلد أكثر من نصف مليون لاجئ، في وقت تمنع التجاذبات السياسية هذا البلد من وضع إستراتيجية واضحة، فهذا أمر لا يصدق.

وحتى في لبنان من الناحية الإنسانية والأمنية من الصعب التصديق أنه يوجد أكثر من نصف مليون لاجئ لا أحد يعرف أين هم متواجدون.

وأتكلم بهذا المنطق ليس من ناحية الخطورة فقط، بل لأؤكد انه لطالما لم يكن هناك عدد موثّق وإستراتيجية موجودة، فلن يكون هناك مساعدات، وبرأيي رسمياً لا يمكننا طلب مساعدات، وهذا ما اتبعه لبنان لغاية اليوم، من دون وجود إستراتيجية واضحة ومعلنة، وشكرنا موصوف لمعالي الوزير أبو فاعور لما يقوم به شخصياً، وأنا أتابع نشاطكم في هذه الأمور، لكن ذلك لا يكفي. في كلّ الاجتماعات التي ذهبتم إليها، وأنا أتابعها سواء كانت هذه الاجتماعات عامة أو خاصة، لم يطرح الموضوع إلا من جهة إنسانية أي نحن بحاجة ويلزمنا، وفي أحد الاجتماعات وقع خلاف علنيّ وللأسف على المبلغ المطلوب.

لا أريد الإطالة، وأتمنى أن تكون هناك إستراتيجية معلنة في أقرب وقت ممكن حتى لا يخرج الأمر من دائرة إمكانية الضبط. كثيرون معنيون من الموجودين معنا هنا، ومن السوريين الذين يملكون أموالاً طائلة، والقادرون على المساعدة، خصوصاً أنهم ساعدوا في بلاد أخرى وبملايين الدولارات. فالموجودون هنا والقادرون والمتعاطفون والذين قلبهم على البلد، يجب أن يكون لهم دور أساسي إذا أحبوا المساعدة.

الوزير أبو فاعور

أكيد يوجد خطة لدى الدولة، لم نخلقها نحن، بل استعنّا بخبرات من مؤسسات لها علاقة بهذا الأمر، وقدمناها ولكن الانقسام السياسي أعاق هذه الخطة، ومنع من أن تكون سريعة، لأنه في الوقت الذي كان العمل قائماً في مجلس الوزراء حول هذا الأمر، نشأت وتطورت آليات مساعدات خاصة من الجمعيات الأهلية، وبالتالي كان على الدولة أن تبذل جهداً مضاعفاً لإعادة احتلال مساحة على مستوى الإمساك بالملف لبنانياً، وعلى المستوى الخارجي أسمح لي أن أخالفك وبكل احترام وتقدير لمعرفتك ودورك، ويسرنا أن نستفيد من معرفة حضرتكم، لا أعتقد أن العائق كان في الخطة، فالخطة كانت موجودة ولكن العائق كان أولاً في التلعثم الداخلي وثانياً في غياب الموقف السياسي في الحكومة.

د. حارث سليمان (عضو اللجنة التنفيذية في حركة التجدد الديموقراطي)

أنا من منطقة في بعلبك، ونحن قرية شيعية. البلدية لديها سياسة مستقلة عن الثنائية الشيعية (حزب الله وحركة أمل)، وهي تتعاون بشكل كبير مع الجهات المانحة، وحصلت على مساعدات، وعندنا أكثر من ألف نازح سوري في البلدة وجوارها. وما أخشاه اليوم خارج إطار التمويل والخطة وكل ما قدمته، هناك خطر داهم اليوم خاصة في مناطق بعلبك – الهرمل والتي تستقبل نسبة كبيرة من النازحين، حيث بدأ تحريض يومي على النازحين، وإشاعات وربط يمكن أن تكون مرتبطة بشكل موضوعي ويمكن أن يكون له سبب أو بدون سبب، لكيدية سياسية، ولكن قد يكون هناك بعض الأحداث الأمنية المرتبطة ببعض السوريين.

بدأ أولاً ربط كل خلل أمني بوجود السوريين، ثم بدأ أيضاً ربط كل أزمة البطالة بوجود السوريين، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على المناطق الشيعية، بل أيضاً على المناطق في البقاع الغربي التي تعتبر مناطق متعاطفة من موقع مذهبي مع النازحين

السوريين.

وبدأ تنفيذ سياسات في مجالس بلدية تمنع السوريين من الخروج بعد الساعة السادسة مساء، ويطبق الآن هذا التدبير في قرى كثيرة من قرى البقاع.

والأسوأ، وصديقتي سعدى علوه "استحت" أن تقول أن حزب الله احتل مناطق سورية في منطقة غرب العاصي، والأسوأ أن هناك مئات من المقاتلين من حزب الله قتلوا في سوريا ونحن من منطقة عشائرية وعائلية تأخذ بالثأر. وعندما يعود هؤلاء القتلى من سوريا إلى قراهم، في ظل وجود جاليات سورية على أطراف البلدات، ترى ماذا سيحدث؟ وكيف ستكون ردة فعل أهالي القتلى من الأخذ بالثأر؟

مسألة النزوح في لبنان وبخاصة في تلك المناطق، لم تعد مسألة مساعدات ولا إمكانات ولم تعد مسألة تمويل ولا إدارة! فنحن على أبواب أن تداعيات الأزمة السورية يمكن أن تفجر المجتمع اللبناني.

سامر مناع (صحافي فلسطيني وناشط في مركز التنمية الإنسانية)

كان سؤالي صراحة موجهاً أكثر إلى معالي الوزير أبو فاعور، ولكنني الآن أوجهه إلى العميد بيار سالم. تعرفون اللاَّجئين الفلسطينيين في لبنان، ونحن نعيش في المخيمات التي امتصت أعداداً كبيرة من اللاَّجئين من سوريا إلى جانب الآلاف من السوريين، وطبعاً أدى ذلك إلى كثافة سكانية مرتفعة، وصلت في بعض المخيمات

إلى حوالي عشرة أشخاص للغرفة الواحدة. والغريب أن "ألأونروا" اكتفت فقط بالنداء الإنساني، والغريب أن هناك أمراً غير واضح على صعيد الدولة اللبنانية ممثلة بالهيئة العليا للإغاثة وببعض المؤسسات التي تقدم مساعدات للاجئين، وإحجامها عن تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين من سوريا، والذين يعيشون في حالات من العوز والحرمان مضاعفة عدة مرات عن غيرهم.

العميد سالم

كنت عرضت الأمور التي قمنا بها من الناحية الأمنية والإدارية، لكن أريد أن أقدم تصوراً معيناً حتى تكون عندنا الفكرة واضحة والعمل الذي نفكر في القيام به، والذي سبق وقلت لكم، لن أكون أمامكم متكلماً بمعنويات ونظرة ايجابية بعيدة عن الواقع، وأنا بكل صدق وبتوجيهات معالي وزير الداخلية والبلديات، ومن عملنا الأمني والأمور التي يحكى عنها في البلديات وفي أمكنة كثيرة أخرى، وخصوصاً أننا كلنا نعرف تركيبة وتنوع هذا البلد وتنوع تعاطيه، مع أي ملف إن كان صغيراً أو كان كبيراً، فكيف بالأحرى إذا كان ملفاً بحجم ملف النازحين السوريين، والذي نحاول القيام به كوزارة وكدولة أن لا نستسلم، في ملف مثل هذا الملف. مثلما قلنا يجب أن ننظر إلى النصف المليء من الكوب وإذا أردنا النظر إلى النصف الفارغ من الكوب عندها نرفع أيدينا ونقول لهم تعالوا اعملوا ما تريدون، نترك الأمور ونقول ساعدونا يا عالم واعملوا ما تريدونه بنا.

لا أقولها نحن نطلب مساعدة المجتمع الدولي لإعادة توزيع عادل للنازحين، إنما الواقع هو التالي والذي نعيشه، وأنا في تعاطي مع البلديات فيمكن أن توجد بلديات وعت للواقع لأنه من واجبات رئيس البلدية أن يتعاطى مع الواقع ضمن بلديته فبدأت العمل قبل أن نطلب منها، كما يوجد بلديات انتظرت حتى يتوفر لها الغطاء من الدولة كي يعرفوا ماذا يعملون، كما يوجد بلديات مسيّسة بطريقة معينة يمكن أن تتعاطى بالملف، ويوجد بلديات بالرغم من توجيهاتنا تخاف أن تدخل في هذا الملف ولا تملك الإدارة الكافية لتقوم بمهامها.

ولماذا أقول البلدية، ولماذا أقول الخلية على مستوى القضاء، لأن مهمتها هي التالية: تزويد الخلية المركزية بإحصاءات دورية. وأول إحصاء على مستوى الدولة اللبنانية سيبدأ، وقد أعطينا نموذجاً إحصائياً لكل سوري أو أي لاجئ حتى من اللبنانيين والفلسطينيين القادمين من سوريا، كإحصاء أولي طبعاً حتى يتوفر لدينا كدولة القاعدة الإحصائية الخاصة بنا، ونعرف عدد النازحين بشكل أدق، وطبعاً

يوجد إحصاء اسمي بحوالي المليون نازح الذين نتكلم عنهم وقد وفدوا من خلال المعابر، إنما لا نملك التفاصيل الكاملة، وعلى الأقل نعرف توزعهم في المناطق وفي البلديات، والأمر الآخر ضبط المساعدات وأخذ فكرة عن كيفية توزيعها، إذ يوجد دول تقدم مساعدات ويجوز أن لا تكون الدولة على اطلاع على المساعدات المقدمة، ويمكن أن يكون أناس يحصلون على المساعدات من هنا وهناك ودون أي عدالة في التوزيع، فيما المسؤولية ليست مسؤولية الجمعية ولا المؤسسة الدولية ولا حتى منظمات الإغاثة.

عندما لا يتوفر الإحصاء الدقيق ولا يتم ضبطه من مرجعية واحدة لتوزيع المساعدات، كيف يمكننا معرفة أن هذا النازح يحصل على مساعدة وذلك لا يحصل عليها؟ وكيف يمكننا التأكد من توزيع المساعدات بشكل عادل، ولا تصل لفئة دون أخرى.

على الأقل في المنطق الأمني العادي يجب أن لا تكون المساعدات غطاء لأعمال غير شرعية أو أمنية بحق البلد، من هنا فإن متابعة الأمور وأيضا قصة التعليمات التي تعطيها البلديات، فيوجد بلديات تعطي توجيهات أو تدابير تتناقض ومهمة البلديات القانونية. وما أقوله أن هذا النمط الذي نعمل به، والذي سنتابعه، نواجه الكثير من الصعوبات في هذا الموضوع إنما سنتابع أكثر بدءاً من البلدية إلى القائمقامية إلى الوزارة إلى الخليّة المركزية الوزارية التي أنشئت على مستوى الدولة اللبنانية بالتعاون مع المجتمعين الدولي والعربي.

السيدة كيلي

أؤكد لكم أن المفوضية العليا للاجئين والأونروا اللّتين تتابعان قضية اللاّجئين تتعاونان مع الوزارات المعنية. وأود أن أقول لكم جميعاً أن طلب التمويل سيكون أفضل في المرة المقبلة، لأنها ستشمل اللاّجئين غير الفلسطينيين إضافة إلى اللبنانيين العائدين من سوريا ودعم المجتمعات المحلية المضيفة أيضاً، وبالتالي سنقوم بهذه المقاربة وبهذه الرزمة من المبادرات الشاملة والتي تفيد كل الفئات على حدّ سواء.

وكنت أتمنى لو كان الوزير أبو فاعور بقي معنا لكنّا ناقشنا مع فخامة الرئيس في إمكانية عقد مؤتمر دولي حول هذه الوثيقة بهدف اجتذاب المزيد من الاهتمام والتمويل للبنان.

أما السؤال الذي طرح حول الأمن في هذه المجتمعات ناهيك عن التبعات السلبية لهذا العدد الهائل من اللاّجئين فهو سؤال صائب، وبالطبع يشكل مصدر قلق شديد

بالنسبة للأبرياء الذين يتهمون بأمور خاطئة، وأيضا شكوك بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني وبالنسبة إلى استقرار لبنان الذي قد يتضعضع نتيجة لأي أمور قد تكون مبنية على وقائع صحيحة أم لا، وبكل حال أفكر هنا أنكم قد تسمعون في الكثير من الأحيان أو قد تقول وزارة الداخلية أن هناك ما بين 35 إلى 50 ٪ من زيادة في نسبة الجرائم في لبنان وذلك نتيجة لتدفقات من اللاَّجئين السوريين، لكن علينا أن نتحدث عن هذه المشاكل بحذر. ربما كل هذه الجرائم قد تكون موثقة وكلها متعلقة باللاَّجئين السوريين، لكنها يمكن أن لا تكون كذلك، فالرسالة التي نبثها يجب أن تكون حذرة، لأننا إذا ما أطلقنا هذا النوع من الرسائل قد تخرج الأمور من السيطرة بشكل سريع، وبالتالي كيفية صياغة الأمور التي نتحدث عنها هو أمر حذر ودقيق، وأتحدّث دائماً عن إمكانية تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المضيفة. لذلك وفي إطار مساعداتنا نحاول أن نوجهها بهدف مساعدة المدارس التي تحتاجها وبهدف تقديم الأدوية التي تفيد اللاَّجئين السوريين واللبنانيين والمراكز الاجتماعية التي سيعاد تنظيمها وتصميمها إضافة إلى أي جديد يمكن أن نقوم به بهدف تعزيز التعايش السلمي وهذا ما يجب أن نركز عليه كأولوية حالية، إضافة إلى الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي.

وأذكر كذلك أن هناك الكثير من الفئات التي تقوم بجهود رائعة، بهدف الارتقاء بالتفاهم والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية واللاَّجئين، ولكن نحن كجهات وهيئات أممية علينا أن ندعم هذا التوجه، لكنني أعرف بالطبع أن السيدة ايخهورست

وهي رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي ملتزمة كثيراً بهذا الجهد.

السفيرة إيخهورست

بالطبع ليس من السهل أن ألخصّ كل التعليقات التي أقدرها، لكننا لم نستفض بالحديث عن الحل السياسي المرجوّ إقليمياً ودولياً، فالانقسام في كل مكان وعلى مستوى الدول الكبرى وعلى مستوى العالم العربي وعلى مستوى لبنان وعلى مستوى العائلات في لبنان، ولكنني أريد التركيز على المقلب الآخر من الصورة، على من هم متّحدون .بهدف تعزيز الجهود المبذولة، فأقله أن نكون متحدين على مستويين، أولا بهدف وضع حد للعنف وهذه رسالة بسيطة، فلنضع حداً للعنف والجميع عليه أن يكون مستعداً للتوافق على هذه المسألة بغض النظر عن آرائنا السياسية حول ما يدور من أحداث في سوريا وثانياً أن نمد يد المساعدة لمن يحتاجونها.

وفي البداية ومنذ المقام الأول هذا هو الطلب الذي تقدمت به كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وحتى داخل الاتحاد تختلف الآراء حول كيفية المساهمة في وضع حد لهذا النزاع، لكن علينا العودة إلى جهود التوصل إلى حلّ سياسي، والسيدة نينيت كيلي قدمت مثالاً جيداً حول العمل والتعايش السلمي، لكن هذا حقاً ما علينا أن نحتشد من حوله، وبالطبع علينا أن نرفض مقولة أن هذا النزاع سيطول، وهذا المفهوم بحد ذاته هو مفهوم غير مقبول وعليه أن يكون غير مقبولاً بالنسبة لكل من هم هنا ومن يعيش في هذه البلاد، كما بالنسبة للجهود السياسية المبذولة، لم أذكر أنني رأيت ذلك بأم العين على مر الأيام حيث أن قوى الأمن الداخلي والجيش يبذلون جهوداً هامة في هذا المجال بالطبع لبنان سيواجه الكثير من المصاعب وسيغرق في انعدام الاستقرار. وأوافق المتحدث الذي قال أننا في لبنان بحاجة إلى نشاط استراتيجي كبير، وبالطبع إن الحل يتمحور حول قضايا قليلة، يمكننا أن نتحد بشأنها، وإن كنا نختلف بالرأي حول قضايا أخرى.

ملخصّ تنفيذي

باتت أزمة النَّازحين / اللاَّجئين من سوريا إلى لبنان هرباً من العنف الدموي تشكلٍ هماً أساسياً متصاعداً بالنسبة إلى لبنان. وفي ظل التجاذبات السياسية القائمة أصلاً حول ما يجري في سوريا والتي انعكست تغييباً لموقف متكامل أو إستراتيجية جدية للدولة اللبنانية من وضعية النزوح – اللجوء غير المسبوق منذ نكبة فلسطين عام 1948، وفي ظل تفاقم هذا الواقع المأسويّ إنسانياً لهؤلاء النَّازحين / اللاَّجئين، كما ترهّل المقاربة المؤسساتية الرسميّة بل تشتّتها وارتباكها على المستوى السياسي – الديبلوماسي، ثمة حاجة ماسة إلى إستراتيجية لبنانية وطنية متكاملة تنطلق من المصلحة الوطنية العُليا لمقاربة هذه الأزمة بأبعادها الديموغرافية – الجغرافية، والاقتصادية – الاجتماعية، والسياسية – السياديّة، كما البحث في تشييك وتعبئة الجهود إقليمياً ودولياً لحُسن استضافة النَّازحين – اللاَّجئين من ناحية، كما حماية مصالح لبنان العُليا من ناحية أخرى، بما يُجنّبه تحمّل أعباء تفوق قدرته. وخُلاصة التحدّي تكمن في كيفيّة تنظيم وفود هؤلاء وإقامتهم وفقاً للقوانين الدولية وحقوق الإنسان وموجبات الأخوة، وبما يحفظ ويصون الواقع اللبناني الهش خصوصاً على الصعيد الأمني – السيادي ولا يستنزف طاقاته وموارده المحدودة. وقد يكون الارتجال الذي تعاطت به الدولة اللبنانية مع مسألة النازحين / اللاَّجئين دليلاً على ضعفها بالانقسام السياسي والشلل الإداري، واسترسالها في الارتجال وردّات الفعل، مع محاولات خجولة لتفادي انفجار قد يكون قريباً إذا لم تَنحُ باتجاه مبادرةٍ وطنية متكاملة.

تطرح أزمة النازحين / اللاَّجئين على المستوى الديموغرافي الجغرافي المشتّت بما يعني رفض مناطق إيواء محدّدة تحدّيات:

1- غياب فاعلية تسجيل حركة الدخول والخروج.

2-غياب فاعلية الخدمات.

3- غياب فاعلية تنسيق الجهود الوطنية والعربية والدولية.

و تطرح الأزمة على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي تحدّيات:

1- التوازن بين احترام حقوق الإنسان وحماية تماسك المجتمع اللبناني.

2- ارتفاع منسوب الفقر.

3- ارتفاع منسوب البطالة.

4- ارتفاع منسوب التوتير المجتمعي بأبعاد طائفية – مذهبية على قاعدة هواجس لقمة العيش.

وتطرح الأزمة على المستوى السياسي – السيادي تحدّيات:

1- حماية سيادة لبنان عبر الحدود وداخل أراضيه.

2- حماية أمن النازحين / اللاّجئين.

3- تجاوز الديماغوجيات السياسية لمقاربة من ضمن المصلحة الوطنية العليا.

وتطرح الأزمة على المستوى الديبلوماسي العربي والدولي تحدّيات:

1- إعادة الاعتبار لالتزام لبنان الشرعيتين العربية والدولية.

2- تمتين تنسيق الجهود مع المجتمع العربي والدولي.

3- تحصين الدّعم العربي والدولي السياسي والمالي للبنان.

4- تفعيل التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة.

التوصيات

1- إنَّ حجر الزاوية في أي إستراتيجية وطنية متكاملة وفاعلة في قضيّة النازحين – اللاجئين من سوريا إلى لبنان هو تكوين جهاز وطني تنفيذي، محترف ومتعدد الاختصاصات، يحظى بالغطاء السياسي لإدارة هذه الأزمة، على أن يضم أقساماً وأخصّائيين في الأعمال الإغاثية على كل المستويات الإنسانية والاستشفائية والتربوية، كما المعالجات القانونيّة – السياديّة، والانعكاسات الاجتماعية – الاقتصادية، والمتابعة الديبلوماسية، المفصّلة كلّها أدناه.

2- من الضروري اعتماد الآلية القانونية والإطار المؤسّساتي الأسرع والأقل تعقيداً لإنشاء هذا الجهاز، سواء بإبقاء هذا الإطار في نطاق وزارة الشؤون الاجتماعية أو بتطويره من خلال منحه استقلالية إدارية، على أن يكون في الحالتين قادراً على التنسيق مع كافة مؤسسات الدولة والاستفادة من قدراتها.

3- ضبط الحدود عبر اعتماد المعابر الشرعيّة حصراً من خلال إنشاء سجل خاص للنازحين – اللاجئين بالتنسيق بين وزارة الداخلية والبلديات والمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين.

4- ضبط المعابر غير الشرعية من خلال تدعيم الوحدة العسكرية المشتركة بين الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وإنشاء وحدات أمنيّة خاصة لهذا الغرض إذا دعت الحاجة.

5- العمل على إنشاء مناطق إيواء منظّمة ومؤقّتة في مناطق عازلة / آمنة على الحدود، على أن تُوفَّر فيها كامل الخدمات، وتخضع لإجراءات سياديّة بالاستناد إلى مفهوم الأمان الإنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات عودة هؤلاء النازحين – اللاجئين إلى سوريا، ووضع إستراتيجية لانتقالهم إلى مناطق آمنة داخل سوريا عند توافرها، على أن يكون كل ذلك منسجماً مع معايير القانون الدولي واعتبارات السيادة والأمن اللبنانيين.

6- تأمين الدّعم والتأهيل والتدريب للبلديّات كما للمجتمعات المضيفة للنازحين – اللاجئين بعد بلورة تصوّر متكامل لدورها على المستوى الإحصائي والإغاثي، والعمل على إصدار بطاقات موحّدة للنازحين – اللاجئين بالتنسيق

بين وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية والمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين.

7- إعداد وتنفيذ خطة إغاثية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الحاجات على كل المستويات مع نوعيّة التمويل المالي والعينيّ، وآليات تأمين الإغاثة بالاستناد إلى آليّة إحصائيّة دقيقة يتم اعتمادها لتحديد معايير الاستفادة من الخدمات.

8- إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية طارئة لاستيعاب النتائج الاقتصادية لهذه الزيادة الهائلة في عدد المقيمين في لبنان، خاصةً في مجالات الاستثمار والاستهلاك والتموين وسوق العمل والأمن الغذائي.

9- متابعة نتائج قمة الكويت خصوصاً في ما يتعلّق بتحصيل حصّة لبنان من مبلغ الـ 1.5 مليار دولار الذي أقرته القمة.

10 – لعمل على تنسيق الجهود مع تركيا والأردن والدول العربية المعنية، من خلال تبادل الخبرات وتبادل المعلومات، وبلورة تصوّر لتقاسم الأعباء، بما يجنّب لبنان اختلالاً ديموغرافياً وخدماتياً وأمنياً محتملاً، بما يعني توسيع المساحة المشتركة في المقاربة الإقليمية لمعالجة أزمة النازحين – اللاجئين.

11 –إنجاز استعدادات متكاملة ديبلوماسياً لعقد مؤتمر دولي بالتنسيق ما بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والدول المضيفة، يعرض ليس فقط للحاجات التمويليّة، بل للمخاطر الناجمة عن استمرار تدفّق النازحين – اللاجئين على لبنان والدول المضيفة ونوعيّة المساندة المطلوبة.

www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: 961.1.489460 +

Sin El Fil, Charles de Gaulle Avenue – Phone / Fax: +961.1.489460